التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية

علي عبد القادر علي

التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية

علي عبد القادر علي*

ملخص

تنطلق الورقة من حجة أنه يمكن فهم الأهداف الدولية للتنمية على أنها تعبر عن الإتفاق الذي تبلور حول إعتبار أن الإقلال من الفقر يمثل الهدف المحوري للتنمية. وعلى هذا الفهم تتقدم الورقة بإطار تحليلي يمكن من متابعة التطورات الحديثة في الفكر التنموي. ويوضح الإطار أن التغير في الفقر مع الزمن يحتوى على مكون للنمو الإقتصادي وآخر للتوزيع مما يمكن من إستعراض التطورات في هذه المجالات. وكما هو الحال بالنسبة للأقاليم النامية في العالم توضح الورقة أن هنالك حاجة لمزيد من البحث لتوفير فهم أكثر عمقاً لمصادر النمو في العالم العربي ربما بدراسات قطرية. كذلك توضح الورقة أن السياسات التي ترمي إلى الإقلال من عدم المساواة في التوزيع ليست بالضرورة مثبطة للنمو وهو مقترح يدعو لمزيد من البحث في هذا المجال.

Recent Advances in Development Thought and the International Development Goals

Ali Abdel Gadir Ali

Abstract

The paper argues that the international development goals can be understood as an embodiment of the emerging agreement that the overarching objective of development is the reduction of poverty. Under such an understanding the paper proposes an analytical framework that enables the review of the most recent advances in development thought. The framework indicates that changes in poverty have a growth component and a distribution component and as such advances in these two areas are reviewed. As with other developing regions it is shown that more research needs to be done for a better understanding of the sources of growth in Arab countries, perhaps on the basis of case studies. It is also shown that inequality reducing policies do not necessarily imply anti-growth stances and may need further research work.

* مستشار – الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت – البريد الالكتروني : aali@api.org.kw.

المقدمة

شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عودة الإهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم، وفي الدول النامية على وجه الخصوص. هذا وقد عُبر عن هذا الإهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات. وفي عام 1995، عام إنعقاد مؤتمر قمة التنمية الإجتماعية، إلتزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بمراجعة سجل المساعدات التنموية من أجل إحداث التنمية في الدول النامية، ومراجعة السياسات والإستراتيجيات التي كانت متبعة بواسطة الدول المانحة للعون، وذلك للإستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات التنموية في القرن الجديد. إستغرقت عملية المراجعة عاماً كاملاً، تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، إشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية. وقد تم تضمين هذه الأهداف في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق "بإقامة شراكه عالمية من أجل التنمية"، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تُعرف "بالأهداف الإنمائية للألفية".

وكما يوضح الجدول الملحق رقم (A-1) فإن الأهداف الدولية للتنمية في ثوبها الجديد، تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات رئيسية، وثمانية عشر هدفاً فرعياً. ولكل هدف من الأهداف الفرعية، إتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية، تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي، حيث بلغ إجمالي عدد هذه المؤشرات 48 مؤشراً لا يزال بعضها تحت التنقيح.

يهمنا، دون الدخول في تفاصيل فنية، ملاحظة أن الأهداف الستة الرئيسية الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر، حيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول، في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر، بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الإستطاعة لتحليل الفقر. كما يهمنا ملاحظة، أنه على الرغم من ثراء التحليل الذي يستند على منهجية الإستطاعة، إلا أنه يمكن إعادة صياغة المؤشرات الفرعية التي تم إختيارها، لمتابعة تنفيذ الأهداف المتعلقة بالتعليم والصحة على شكل دوال، تعتمد على المتغيرات الأساسية التي تعتمد عليها المنهجية الكمية لقياس الفقر، وذلك لوجود إرتباط قوى في ما بينها.[1]

[1] أنظر رافاليون (1998) لهذه الصياغة.

بملاحظة أن الأهداف الدولية للتنمية تتمحور حول الهدف المحوري للإقلال من الفقر، فإنه يمكن تطوير إطار تحليلي عام، يستند على مفهوم الفقر وطرق قياسه، يمكننا من نقاش التطورات الحديثة في الفكر التنموي ذات العلاقة بالأهداف الدولية للتنمية. ويلاحظ في هذا الصدد، أن الهدف الأول من أهداف التنمية قد تمت صياغته على أساس الإقلال من "نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع"، حيث عرف الفقر المدقع على أنه مستوى الإنفاق للفرد الذي يساوى أو يقل عن دولار واحد للفرد في اليوم، وذلك بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985. ومن الناحية الفنية تعرف نسبة السكان الذين يقل إنفاق كل فرد منهم عن الدولار في اليوم بأنه مؤشر عدد الرؤوس، وهو مؤشر ذائع الصيت وكثير الإستخدام في أدبيات الفقر، وذلك لسهولة حسابه وتطبيقه وفهمه، ويقيس مدى إنتشار الفقر في المجتمع. كذلك يُعرف مستوى الإنفاق للفرد الذي يساوى دولاراً واحداً في اليوم بأنه خط الفقر، وهو مستوى للإنفاق يُعد كل من لا يحصل عليه من فئة الفقراء. وعلى الرغم من أنه توجد هناك العديد من مؤشرات الفقر ذات الخصائص الفنية الجذابة، إلا أنه يمكننا التركيز على هذا المؤشر، لأغراض إستكشاف التطورات في الفكر التنموي ذات العلاقة بالأهداف الدولية.[2]

في كتاب حديث بعنوان "مشارف إقتصاديات التنمية: منظور مستقبلي" تصدى عدد من إقتصاديي التنمية المرموقين لقضية تقييم الحالة المعرفية في "إقتصاديات التنمية" وإستشراف أهم القضايا النظرية والتطبيقية، التي ينبغي تناولها خلال القرن الجديد. لاحظ مير (2001-a) أن كل المقالات التي يحتوي عليها الكتاب تنطلق من إدراك عميق، بأن مستقبل التطورات التنموية سيعتمد إعتماداً أساسياً على تدفق الأفكار الملائمة حول "عملية التنمية": بمعنى الأفكار الملائمة حول مفاهيم السياسات التنموية على المستوى التجميعي وحول التقدم التقني على المستوى الجزئي، وحيث يتمثل الهدف الأساسي من هذه الأفكار في مساعدة الدول النامية على إستيعابها وتطبيقها، بغية إحداث التحولات التنموية المنشودة. كذلك لوحظ، أنه على الرغم من أن إعمال الفكر حول العملية التنموية يعد شرطاً ضرورياً إلا أنه ليس شرطاً كافياً. فالمقدرة الإستيعابية للقطر تلعب دوراً حاسماً في الإستفادة من الأفكار وما يترتب عليها من مقترحات للسياسات. هذا وعلى الرغم من القدر الكبير من التشابه في القضايا التنموية التي تحتاج إلى تناول متعمق في المستقبل (التي إستنبطها عدد من الذين ساهموا في المجلد)، إلا أنه يمكن ملاحظة أن القاسم المشترك في ما بينها، إشتمل على قضايا تتعلق بفهم أعمق لمصادر وأنماط النمو، وإستكشاف أكثر دقة للقضايا المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة.[3]

---

(2) ترصد الأدبيات سبعة عشر بديهية ينبغي أن تستوفيها مؤشرات الفقر، وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر. هذا وقد وجد أن أربعة من مؤشرات الفقر تستوفي كل البديهيات، بينما وجد أن مؤشر عدد الرؤوس يستوفي ثمانية بديهيات فقط. يلاحظ في هذا الصدد أنه إذا كان عدد الفقراء q وكان عدد السكان n فإن مؤشر عدد الرؤوس يساوي $H = \frac{q}{n}$ (أنظر زينق (1997).

(3) أنظر على سبيل المثال مير (2001-b) وكانبور وإسكوير (2001) و يوسف وإستجلتز (2001).

لعل أحد أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي، تلك التي دعت إلى توسيع مفهوم التنمية، بعيداً عن التركيز على العوامل المادية، يشتمل على توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر بما في ذلك الحريات السياسية (أنظر على سبيل المثال سن (1999) و بروتون (2001)) . هذا ويمكن النظر إلى تفاصيل الأهداف الدولية للتنمية، على أنها محاولة تطبيقية للأخذ بعين الإعتبار هذه التطورات.

تشتمل بقية هذه الورقة على خمسة أجزاء، باستثناء هذه المقدمة. في الجزء الثاني، نقدم إطاراً تحليلياً لتغير الفقر مع الزمن. ويتناول الجزء الثالث، أهم التطورات في دراسة محددات النمو الإقتصادي، بينما يركز كل من الجزء الرابع والخامس على قضيتي علاقة التنمية بالتوزيع وعلاقة التوزيع بالنمو الإقتصادي على التوالي. وفي الجزء السادس نتقدم ببعض الملاحظات الختامية.

الإطار التحليلي

يعد أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل للعلوم الإقتصادية لعام 1998، من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الإجتماعي النيوكلاسيكية، التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة التي تترتب على إستهلاك السلع والخدمات. ولم تقف مساهماته في هذا المجال على نقد أساسيات نظرية الرفاه فحسب، بل هدفت إلى إيجاد بديل فلسفي مقنع. ويعتبر كتابه "التنمية صنو الحرية" تلخيصاً مكثفاً لأهم هذه المساهمات في تطبيقها على قضايا التنمية. تتلخص الفكرة المحورية لمساهمات سن في أنه "**يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر**". يتعارض مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقة للتنمية، كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها إزدياد متوسط دخل الفرد، أو أنها التصنيع أو أنها التقدم التقني أو أنها التحديث الإجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الإجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية، التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولى الأمر.

يستند مفهوم التنمية "كعملية لتوسيع خيارات البشر" على "الحريات الحقيقية" التي يتمتع بها الناس، كهدف للرفاة الإجتماعي. هذا وقد عرف هذا البديل الجديد لتقييم الرفاة بمقاربة "الإستطاعة"، بمعنى الحريات الحقيقية المتاحة للناس التي تجعل في إستطاعتهم القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون في تحقيقها. وتتراوح "الإستطاعة" بين تحقيق أهداف أولية وأساسية، كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى تحقيق أهداف راقية،

كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع وكإحترام الذات. وعليه فإن مفهوم "الإستطاعة" يتطابق مع الحرية الحقيقية المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة.

يلاحظ أن إستخدام مقاربة "الإستطاعة" في الحكم على الأحوال الإجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان سيتطلب، مثله في ذلك مثل إستخدام بقية المقاربات، تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الطيبة: الصحة، التغذية، التعليم، الأمان والمشاركة. وكما هو الحال بالنسبة لبقية المقاربات، يلاحظ أن هناك عدداً من الصعوبات التطبيقية التي تعترض قياس عدد كبير من مكونات "الإستطاعة"، الأمر الذي يحول دون صياغة مؤشر تجميعي. يمثل مؤشر التنمية البشرية الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تقريره السنوي حول التنمية البشرية في العالم، أحد أهم المحاولات لصياغة مؤشر تجميعي لمفهوم "الإستطاعة". وكما هو معروف، فإن العوامل التي تدخل في هذا المؤشر تشمل على: الدخل الحقيقي للفرد (إستطاعة تحقيق مستوى للمعيشة)، العمر المتوقع للحياة (إستطاعة الحياة الصحية)؛ ونسب التعليم (إستطاعة المعرفة).

كذلك فإن الأدبيات المتخصصة توضح أن معظم مؤشرات الفقر المستخدمة، بما فيها مؤشر عدد الرؤوس، يمكن التعبير عنها من ناحية فنية، على أنها تعتمد على كل من المتغيرات التالية:

- μ: متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد في المجتمع، بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في إنفاق الفرد إلى إنخفاض الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.
- z: خط الفقر للفرد في المجتمع، بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في خط الفقر إلى زيادة في الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.
- θ: درجة عدم عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع، كما يقيسها معامل جيني على سبيل المثال، بحيث يتوقع أن يؤدي الإرتفاع في درجة عدم عدالة التوزيع إلى زيادة في الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.

كذلك توضح الأدبيات المتخصصة، أنه يمكن صياغة مؤشر عدد الرؤوس، على أنه دالة متجانسة من الدرجة صفر في متوسط الإنفاق وخط الفقر، بحيث يتوقع ألا تتأثر حالة الفقر عند تغير مستوى الإنفاق وخط الفقر بنفس المعدل.

وعلى أساس من هذه الملاحظات، يمكننا كتابة مؤشر عدد الرؤوس، الذي عادة ما يرمز إليه بالحرف H، كدالة عامة في المتغيرات المفسرة له على النحو التالي:

$$(1) \quad H = H(\frac{\mu}{z}, \theta)$$

ويمكننا الحصول على معدل تغير مؤشر عدد الرؤوس مع الزمن، بإشتقاق الدالة في (1) مع الزمن لنحصل على ما يلي:

$$(2) \quad G(H) = (1-\varepsilon)\eta G(\mu) + \nu G(\theta)$$

حيث ε هي مرونة خط الفقر مع متوسط الإنفاق للفرد، و η هي مرونة مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة لمتوسط الإنفاق (وهي سالبة)، و ν هي مرونة مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة لمعامل جيني (وهي موجبة)، وحيث أن $G(x)$ هي معدل التغير في المتغير المعني x. ويتضح من هذه المعادلة أن تغير الفقر مع الزمن يشتمل على مكونين هما:

(أ) مكون النمو الإقتصادي: وهو مكون يعتمد على التغير في متوسط الإنفاق للفرد، وعلى حساسية مؤشر تعداد الرؤوس بالنسبة للتغيرات في متوسط الإنفاق كما تعكسها مرونة هذا المؤشر، وعلى مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق.[4]

(ب) مكون التوزيع: وهو مكون يعتمد على التغير في حالة توزيع الدخل في المجتمع، وعلى حساسية مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة للتغيرات في معامل جيني.

يلاحظ أنه في حالة الأهداف الدولية للتنمية، فإن مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق تكون مساوية للصفر، ومن ثم فإن التغير في الفقر مع الزمن سيكون على النحو التالي:

$$(3) \quad G(H) = \eta G(\mu) + \nu G(\theta)$$

من جانب آخر، فإنه يلاحظ أن أحد أهم أطروحات الفكر التنموي في حقبة الخمسينات من القرن العشرين، قد تمثلت في أطروحة كوزنتز (1955)، والتي تقول بأنه يتوقع أن تتفاقم حالة عدم عدالة توزيع الدخل خلال المراحل الأولية للتنمية قبل أن تتحسن خلال المراحل المتقدمة للتنمية، حيث يستدل على المراحل التنموية للقطر بدخل الفرد الحقيقي. هذا ويمكن التعبير عن هذه الأطروحة على النحو التالي:

$$(4) \quad \theta = \theta(\mu; \zeta)$$

حيث ζ هي العوامل الهيكلية والإجتماعية الأخرى، التي تؤثر على حالة عدم عدالة التوزيع، بحيث تستوفي دالة كوزنتز الشروط التالية:

(أ) أن تزداد درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل الأولية للتنمية، بمعنى أن $\frac{\partial\theta}{\partial\mu} => o$ لكل مستويات دخل الفرد التي تساوي أو تقل عن μ_θ.

---

(4) لاحظ أن مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق تتراوح بين صفر، في حالة ثبات خط الفقر كما في الأهداف الدولية للتنمية، وواحد كما في حالة تحديد خط الفقر كنسبة من متوسط الإنفاق كما هو التقليد المتبع في معظم الدول الأوروبية.

(ب)أن تنخفض درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية، بمعنى أن $\frac{\partial\theta}{\partial\mu} =< o$ لكل مستويات دخل الفرد التي تفوق μ_θ.

سنقوم في ما يلي بإستكشاف مضامين هذا الإطار التحليلي للأهداف الدولية للتنمية، على إعتبار أنها تهدف إلى الإقلال من الفقر مع الزمن.

النمو الإقتصادي

الأسس التطبيقية

كما هو معروف، فقد تمثلت أهم التطورات الحديثة في نظرية النمو الإقتصادي في مساهمات نظرية النمو الجواني، والتي استهدفت إضافة مكون لنموذج النمو، يتعلق بإنتاج التطورات التقنية بواسطة قطاع البحث والتطوير داخل الإقتصاد، عوضاً عن الإفتراض التقليدي في نموذج سولو (1956)، الذي يتعامل مع التطور التقني، على أساس أنه يتحدد بطريقة معطاة من خارج الإقتصاد التنافسي. هذا وقد أفضت هذه التطورات النظرية إلى عدد من الأطروحات، القابلة للإختبار في ما يتعلق بأهم العوامل التي تحدد معدل النمو طويل المدى، وكذلك في ما يتعلق بالعوامل التي تفسر إختلافات مستويات التنمية بين الأقطار، كما يقيسها دخل الفرد الحقيقي.

ولأغراض إختبار مختلف هذا الأطروحات، فقد تطورت منهجيات تطبيقية إستندت في معظمها على تقدير العلاقة بين معدل نمو دخل الفرد الحقيقي عبر عنها بارو (1998) على النحو التالي: حيث g هي معدل النمو، و y هي متوسط دخل الفرد الحقيقي المشاهد، و y^* هي مستوى دخل الفرد في حالة الإستقرار التوازني طويل المدى:

$$(5) \quad g = g(y, y^*), \quad g_1 < o, \quad g_2 > o$$

حيث يمكن التعامل مع y^*، على أنها مستوى دخل الفرد الذي يستهدفه الإقتصاد على المدى الزمني الطويل. ويشير بارو حول هذه الصياغة، على أنها تمثل نموذجاً موسعاً لنموذج النمو النيوكلاسيكي، بعد الأخذ بعين الإعتبار المساهمات التي ترتبت على نظرية النمو الجواني.

هذا ويلاحظ في هذا الصدد أن مستوى دخل الفرد في المدى الزمني الطويل، يعتمد على عدد من المتغيرات السلوكية ومتغيرات البيئة الإقتصادية، بما في ذلك تفضيلات الأفراد في ما يتعلق بمعدلات الإدخار وعرض العمل وعملية الإنجاب، وخيارات الحكومات في ما يتعلق بأنماط الإنفاق العام وهيكل الضرائب وحكم القانون والحريات السياسية.

وكما هو معروف، فقد إشتملت منهجية تقدير العلاقة السببية بين معدل النمو طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير عليه بتقدير نموذج على الشكل التالي:

$$(6) \quad g = \alpha + \beta x$$

حيث β هي متجه لمعاملات التقدير، و x هي متجه للمتغيرات المعنية يشتمل على متغيرات للظروف الإبتدائية وعوامل السياسات الإقتصادية والإجتماعية وعوامل المؤسسات وعوامل بيئية. هذا وعادة ما يتم التقدير بإستخدام مشاهدات من عينات عالمية للأقطار التي تتوفر لها المعلومات على مدى زمني طويل نسبياً يمكن من تعريف معدل النمو كمتوسط لفترة زمنية لكل قطر.

وكما هو معروف فقد تراكمت أدبيات تطبيقية عديدة في هذا المجال، إختلفت في ما بينها حول المتغيرات المفسرة المستخدمة في التحليل، وأدت عملية إختيار المتغيرات المفسرة إلى إثارة التساؤل حول استقرار معاملات التقدير في مثل هذه الدراسات. هذا وقد قام ساليا– مارتن (1997)، بتقدير مليوني معادلة نمو ليستوثق من استقرار معاملات التقدير لمختلف العوامل المفسرة المستخدمة في الأدبيات والتي بلغ عددها 62 متغيرا. وفي كل التقديرات احتفظ ساليا – مارتن بثلاثة متغيرات مفسرة، لوحظ أن كل الدراسات قد استخدمتها، وكلها متغيرات تعكس الظروف الابتدائية، وهي: دخل الفرد الحقيقي لعام 1960، وتوقع الحياة في عـام 1960، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام 1960. ومن بين التسعة والخمسين متغيرا المتبقية، وجد أن 22 متغيرا فقط تتسم بدلالة إحصائية غير قابلة للتغير عبر التقديرات المختلفة، بمعني أن معاملات تقديرها تتسم بالاستقرار، ويمكن تصنيف هذه على مجموعات على النحو التالي:

(أ) العوامل الإقليمية: تشمل متغيرات الدمية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (بمعاملات تقدير سالبة)، ومتغير المسافة من خط الاستواء (بمعامل تقدير موجب).

(ب) العوامل السياسية: تشمل متغيرات تفشي حكم القانون واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة (بمعاملات تقدير موجبة)، ومتغيرات عدد الثورات والانقلابات والحروب (بمعاملات تقدير سالبة).

(جـ) العوامل الدينية: تشمل نسبة السكان الذين يعتنقون كلاً من الكنفوشية والبوذية والإسلام (بمعاملات تقدير موجبة)، وكلاً من البروتستانتية والكاثوليكية (بمعاملات تقدير سالبة).

(د) عوامل السياسات الاقتصادية: وتشمل متغيرات المغالاة في سعر الصرف الحقيقي والانحراف المعياري لهامش سعر الصرف (بمعاملات تقديرية سالبة)، والاستثمار في المعدات والاستثمار في غير المعدات والانفتاح التجاري للاقتصاد على العالم (بمعاملات تقدير موجبة).

(هـ) عوامل الهيكل والتنظيم الاقتصادي: وتشمل نسبة الصادرات الأولية كنسبة من إجمالي الصادرات (بمعامل تقدير سالب)، ونسبة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة رأسمالية الاقتصاد (بمعاملات تقدير موجبة) .

هذا ما كان من أمر المجموعات العريضة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية غير القابلة للتغير مع اختيار نموذج تقدير النمو الاقتصادي. ويلاحظ غياب عدد من المتغيرات التي عادة ما تستخدمها الأدبيات في تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى، واختلاف حظوظ الدول في ذلك، وتشمل هذه على كل:

- المتغيرات المتعلقة بالانفاق الحكومي، بما في ذلك الأنفاق الاستثماري.
- كل المتغيرات التي تعكس التطور النقدي للاقتصاد والهيكل التمويلي ومعدل التضخم وتذبذبه،
- كل المتغيرات التي تعنى بقياس حجم الاقتصاد، كالمساحة وحجم القوة العاملة وكل المتغيرات التي تعنى بالتوجه الخارجي للاقتصاد، كالقيود الجمركية وهامش سعر الصرف في السوق الأسود .

وقد ألقت هذه النتائج بظلال من الشك، حول الدور الذي تلعبه السياسات الإقتصادية التجميعية في حفز النمو طويل المدى. إلا أن ساليا – مارتن فضل إيجاد عذر لعدم إستقرار معاملات هذه المتغيرات في طريقة إدخالها في معادلات التقدير، حيث درجت الأدبيات على صياغتها في شكل دوال تربيعية.

النمو في الدول العربية:

في دراسة حديثة تناول مقدسي وفتاح والإمام (2000) تحليل تجارب النمو في الدول العربية خلال الفترة 1960-1998، وذلك ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث عرفت الورقة الإقليم على أنه يضم كل الدول العربية بالإضافة إلى إيران وتركيا .

وفي إطار هذا التعريف، فرقت الورقة بين أقطار الأقليم المصدرة للنفط (الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية والإمارات) وبقية الأقطار. يوضح الجدول رقم (1) سجل نمو دخل الفرد الحقيقي خلال الفترة تحت الدراسة، مقارنة بأقاليم العالم المختلفة، حيث إختصرنا إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكلمة "شوشا".

جدول (1)
سجل نمو دخل الفرد الحقيقي لأقاليم العالم

الأقاليم	1970 -1961	1980 -1971	1990-1981	1998 -1991
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.9	3.0	1.3 -	1.4
"شوشا" مصدرة للنفط	5.8	0.2 -	1.6 -	1.5
"شوشا" غير مصدرة للنفط	2.9	4.2	0.5 -	1.5
شرق آسيا والباسيفك	4.3	3.6	2.6	2.0
أمريكا اللاتينية	2.7	2.3	0.5	2.0
أفريقيا جنوب الصحراء	1.8	1.6	0.2	0.3
العالم	3.1	2.5	1.0	0.6

المصدر: مقدسي وفتاح والإمام (2000: 29، جدول رقم 3).

يلاحظ على هذا السجل، أن نمط النمو في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد كان مماثلاً لنمط النمو العالمي، حيث تميزت الفترة 1961-1970 بمعدلات نمو مرتفعة أخذت بالإنخفاض بعد ذلك. كما يلاحظ أيضاً أن سجل النمو في دول الإقليم غير المصدرة للنفط، قد تميز بمعدلات نمو لدخل الفرد أعلى منه في الدول المصدرة للنفط من الإقليم خلال الفترة 1971-1998. إضافة إلى ذلك، فقد أوضحت الورقة تحت الدراسة أن هناك شواهد توضح أن نمو الدول العربية قد كان متذبذبا خلال الفترة 1961-1998، وذلك حسبما رصد متوسط معدل نمو دخل الفرد والإنحراف المعياري لعدد من الدول العربية (أنظر على سبيل المثال الجدول الملحق رقم (A.2)).

لقد تم إستخدام المنهجية التي سبق وأشير إليها من أجل تقدير معادلة معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير معتمد، وعدد من المتغيرات المفسرة المستخدمة في الأدبيات لعينة من 86 قطراً أتيحت عنها المعلومات لتمييز دول المنطقة عن بقية الدول، وقد تم إستخدام التفاعل بين المتغيرات المفسرة ومتغير دمية (يأخذ قيمة واحد عندما يكون القطر منتمياً للمنطقة وصفر في ما عدا ذلك). هذا ويوضح الجدول رقم (2) أهم النتائج التي تم التوصل إليها، حيث أن الأرقام بين الأقواس هي قيمة ت – الإحصائية، وحيث بلغ معامل التحديد المعدل 0.67.

جدول (2)
محددات النمو في الدول النامية والدول العربية

المتغير المفسر	إجمالي العينة	عينة الدول العربية
ثابت التقدير	1.844 – (1.93)	1.844 – (1.93)
معدل الإستثمار	0.132 (3.80)	0.152 – (4.48)
معدل التضخم	0.002 – (2.31)	0.038 – (6.65)
دخل الفرد عام 1960	0.0003 – (4.51)	0.001 (21.91)
التعليم عام 1960	0.017 (3.35)	0.004 (0.57)
نصيب الصادرات الأولية في الناتج	2.880 – (2.30)	5.010 – (3.15)
مؤشر الإنفتاح الإقتصادي	1.245 (3.43)	1.135 – (2.65)
معدل نمو الشركاء التجارية	0.195 (0.56)	1.750 (4.87)
مؤشر التذبذب	0.001 (0.02)	0.220 – (2.53)

المصدر: مقدسي، فتاح والإمام (2000: 30، جدول رقم 4).

بالنسبة لإجمالي العينة يوضح الجدول أن كلاً من معدل الإستثمار، والتعليم في عام 1960 ومؤشر الإنفتاح الإقتصادي له تأثير إيجابي وذو معنوية إحصائية على معدل النمو طويل المدى، وأن كلاً من معدل التضخم ودخل الفرد في عام 1960 ونصيب الصادرات الأولية في الناتج القومي الإجمالي له تأثير سلبي وذو معنوية إحصائية. هذا ولا يلعب كل من معدل نمو دخل الفرد في الشركاء التجاريين ومؤشر التذبذب دوراً يعتد به في تفسير معدل نمو دخل الفرد. هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه الأدبيات المتخصصة في ما يتعلق بالعوامل التي تؤثر في معدل النمو طويل المدى.

بالنظر إلى نتائج عينة الدول العربية، يتضح أن كل العوامل المفسرة في الجدول ذات معنوية إحصائية، إلا أن إتجاهات تأثير بعضها تختلف عن تلك التي تم رصدها للعينة الإجمالية:

- يبدو أن هناك فائضاً في الإستثمار في المنطقة العربية، بدليل أن معامل معدل الإستثمار سالب وذو معنوية إحصائية.
- يبدو أن الدول العربية لا تنزع نحو التقارب مع الدول المتقدمة في ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، بدليل أن معامل متوسط دخل الفرد في عام 1960 موجب وذو دلالة إحصائية.

- كما يبدو أن هناك فائضاً في التعليم الإبتدائي والثانوي في عام 1960، بدليل أن معامل هذا المؤشر لا يختلف عن الصفر، مقارنة بتأثير موجب لإجمالي العينة.
- هناك تأثير سلبي كبير نسبياً وذو معنوية إحصائية للموارد الطبيعية (كما يؤشر عليها بنصيب الصادرات الأولية في الناتج القومي) على معدل النمو طويل المدى في الدول العربية.
- يتأثر النمو طويل المدى في الدول العربية بطريقة مباشرة وذات معنوية إحصائية بالنمو في إقتصاديات الشركاء التجاريين، مما يعني أن الدول العربية تتصف بقدر كبير من الإنكشاف للصدمات الخارجية.
- كذلك فإن النمو طويل المدى في الدول العربية يتأثر بطريقة سلبية وذات معنوية إحصائية بالتذبذب في النمو الإقتصادي في العالم، مما يؤكد النتيجة السابقة لإتصاف الدول العربية بالإنكشاف للصدمات الخارجية.

ولا تخالنا بحاجة للإشارة إلى أن هذه النتائج مثيرة وتستدعي المثابرة في تأسيس نتائج خاصة بالمنطقة العربية في ما يتعلق بأنماط النمو ومحدداته ربما على مستوى الأقطار كل على حدة.

التنمية وعدالة التوزيع: أطروحة كوزنتز

الأسس النظرية

كما هو معروف، فقد طور كوزنتز (1955) أطروحة تقول بأن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية. بمعنى آخر، هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد (كمؤشر للمرحلة التنموية) ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل. هذا وقد تم تطوير هذه الأطروحة في إطار نموذج إقتصاد ثنائي يتكون من قطاعين: قطاع ريفي كبير الحجم، يتصف بإنتاجية متدنية ودرجة متدنية من عدم عدالة في توزيع الدخل، وقطاع حضري صغير الحجم، يتصف بإنتاجية مرتفعة ودرجة عدم عدالة في توزيع الدخل مرتفعة. في إطار هذا الإقتصاد، تتمثل عملية التنمية في إنتقال عوامل الإنتاج من القطاع الريفي للقطاع الحضري، بحيث يتمتع الأفراد الذين يهاجرون للقطاع الحضري بزيادة في متوسط دخولهم، ومن ثم يترتب على هذا الهجرة زيادة في درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل الأولية للتنمية. ومع تعمق عملية التنمية ينكمش حجم القطاع الريفي، ويتمتع الذين يهاجرون للقطاع الحضري بمتوسط دخل أعلى، ويتحرك العمال الذين يهاجروا في المراحل الأولى بالحراك المهني داخل القطاع الحضري، كما يبدأ معدل الأجور الريفية في الإرتفاع. كل هذه العمليات التنموية تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد في المراحل المتقدمة للتنمية.

كما هو الحال في مختلف مجالات الدراسات الإقتصادية فقد تم إختبار أطروحة كوزنتز، خلال السبعينات من القرن العشرين، بعد أن توفرت المعلومات المطلوبة، وذلك عن طريق تقدير نماذج للإقتصاد القياسي يكون المتغير المعتمد فيها درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يكون المتغير المستقل فيها متوسط الدخل الحقيقي للفرد على شكل دالة غير خطية. وعلى الرغم من أن معظم الدراسات التطبيقية قد إستخدمت معامل جيني كمتغير معتمد، إلا أن الكثير منها قد إستخدم أنصبة الشرائح السكانية في الدخل كمتغيرات معتمدة، وكذلك نسبة نصيب أغنى 20٪ من السكان لنصيب أفقر 20٪ منهم.

وحيث أن INQ هي مؤشر درجة عدم عدالة التوزيع و μ هي متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فقد كان الشكل الغالب الذي تم تقديره على النمو التالي:

$$(7) \quad INQ_i = \alpha + \beta \ln \mu_i + \gamma (\ln \mu_i)^2$$

وهو الشكل التربيعي للعلاقة غير الخطية بين التنمية وعدالة التوزيع.[5]

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه قد تم تقدير هذا النموذج بالإستناد إلى البيانات المقطعية، حيث إستخدمت الأقطار كوحدات للمشاهدة، وذلك على الرغم من إقتناع الباحثين بأن البيانات الملائمة للإختبار كان لابد أن تكون في شكل سلاسل زمنية لكل قطر. وبالطبع فقد حال عدم توفر البيانات دون تطبيق النهج المفضل.[6]

أعيد الإهتمام بأطروحة كوزنتز (خلال تسعينات القرن العشرين) من وجهة نظر صياغة السياسات التنموية في الدول النامية، وتعرضت الأطروحة للنقد شأنها في ذلك شأن العديد من أطروحات إقتصاديات التنمية. فقد تصدى برونو ورافاليون وإسكوير (1998) للإطروحة في إطار إهتمامهم بالإجابة على السؤال في ما إذا كانت السياسات الإقتصادية المحفزة للنمو الإقتصادي طويل المدى تضر بالفقراء، وبالأخص في ما إذا كانت السياسات الإقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة للعون على الدول النامية تضر بالفقراء. وبعد إستعراضهم للشواهد المتوفرة من 44 قطراً، توفرت لها بيانات توزيع الدخول والإنفاق من 63 مسحاً ميدانياً للفترة 1960-1990، فقد تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا توجد شواهد تؤيد أطروحة كوزنتز.

---

(5) قام أناند وكانبور (1993-a,b) بإستكشاف شكل العلاقات الملائمة لكل مؤشر من مؤشرات عدم عدالة التوزيع وأقترح أن الشكل المناسب عندما يكون مؤشر عدم عدالة التوزيع هو معامل جيني هو: $INQ = \alpha + \beta\mu + \gamma\frac{1}{\mu}$ ويلاحظ أن أهلاوليا (1976)، وقد كان رائداً في هذا المجال، قد إستخدم العلاقة التربيعية.

(6) أنظر مينامي (1998) لحالة اليابان والتي وفرت تأييداً للإطروحة إستناداً على سلسلة زمنية.

وعلى الرغم من سعي برونو ورافاليون وإسكوير (1998) لإثبات عدم وجود هذه الشواهد المؤيدة لإطروحة كوزنتز، إلا أن العديد من المساهمات النظرية قد أوضحت إحتمال وجود مثل هذه العلاقة بين التنمية وعدالة التوزيع من مختلف أنواع الترتيبات الإقتصادية والإجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه إستكشاف أعمق للعوامل الهيكلية التي يمكن أن تفسر العلاقة. فعلي سبيل المثال، طور أسيمقلو وربنسون (1997) نموذجاً للإقتصاد السياسي، يشتمل على نخبة سياسية حاكمة، يمكنها إتباع سياسات توزيعية لصالح الجماهير أو إتخاذ تدابير سياسية تتيح للجماهير المشاركة في صياغة السياسات من خلال حق الإنتخاب. ومن جانب آخر، تتمثل الخيارات المتاحة للجماهير في القيام بثورة سياسية، وذلك على أساس من الغبن السياسي المترتب على عدم عدالة توزيع الدخل والفقر في المجتمع. في ظل هذا النظام السياسي، وفي إطار ديناميكي، وإذا إتسم النظام الإقتصادي بتشوهات في أسواق رأس المال البشري والإئتمان، فإن عملية التنمية تبدأ من خلال تمكن النخبة السياسية من مراكمة رأس المال البشري، بينما لا يتمكن الفقراء من القيام بذلك. وتؤدي هذه التطورات إلى إرتفاع درجة عدم عدالة التوزيع، التي عندما تصل حداً أقصى يتعاظم خطر الثورة، مما يضطر النخبة السياسية، إلى تأسيس حق الإنتخاب للجماهير. وفي حالة التوازن الجديدة يتبع المجتمع سياسات توزيعية تمكن الجماهير من الإستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم تبدأ درجة عدم عدالة التوزيع في الإنخفاض. وتوضح الشواهد التاريخية أنه للأقطار التي تتوفر لها معلومات ملائمة، هناك ما يؤيد أن الإتجاة نحو تأسيس أنظمة الحكم الديموقراطية قد بدأ عند وصول درجة عدم عدالة التوزيع، كما يقيسها معامل جيني، أقصى قيمة لها.

كذلك الحال فقد طور بورقينيو وفيردير (1997) نموذجاً للنمو، لإستكشاف ما يترتب على جعل النظام السياسي متغيراً يتحدد داخل النموذج. هذا وقد تمت صياغة النموذج لهذا الغرض بإفتراض أن المشاركة السياسية تعتمد، كدالة سلوكية، على مستوى التعليم للفرد، وأن هناك تكلفة ثابتة للإستثمار في التعليم يصعب على الفقراء مقابلتها في غياب تحويلات من الشرائح الغنية المشاركة في العملية السياسية، وذلك نسبة لقيود السيولة التي يتميز بها الإقتصاد. في إطار مثل هذا الإقتصاد، تتحدد الإنماط التوازنية للمؤسسات السياسية وحالة التوزيع والنمو الإقتصادي على أساس المستويات الإبتدائية لمتوسط دخل الفرد الحقيقي ودرجة عدم عدالة التوزيع. هذا ويوضح تحليل هذه الأنماط التوازنية، لمستويات وسيطة لدخل الفرد ودرجة عدم عدالة التوزيع الإبتدائية أن هناك ما يؤيد وجود منحنى كوزنتز، حيث تم إستنباط مرحلتين لنمو الإقتصاد: في المرحلة الأولى، سيكون هناك إستثمار محدود في رأس المال البشري ومشاركة سياسية محدودة، دون أن تكون هناك تحويلات دخلية من الشرائح الغنية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عدم عدالة توزيع الدخل الصافي في المجتمع (بعد الأخذ بعين الإعتبار الضرائب). وفي المرحلة الثانية، يتمكن كل الأفراد من مراكمة رأس المال البشري، ويشتركون في الحياة السياسية، حيث تتمكن الأغلبية من تشريع تحويلات الدخل من الأغنياء للفقراء، مما يترتب عليه إنخفاض درجة عدم عدالة التوزيع.

وبالإضافة إلى نماذج الإقتصاد السياسي طور بانرجي ونيومان (1998) نموذجاً إقتصادياً تقليدياً من فصيلة الإقتصاديات الثنائية، لإستكشاف وجود منحنى كوزنتز على المستوى النظري. إستند توصيف النموذج الثنائي في هذه الحالة، على صفة عدم تجانس المعلومات المتوفرة في الإقتصاد، حيث يتمتع القطاع الحديث بإنتاجية مرتفعة ودرجة عدم تجانس المعلومات مرتفعة أيضاً، بينما يتصف القطاع التقليدي بإنخفاض هذه الخصائص. وفي صيغة مبسطة للنموذج عندما يدرك الأفراد حقيقة ما يمتلكونه من مواهب بعد إلتحاقهم بالقطاع الإقتصادي، يتمكن الإقتصاد من التطور لمرحلة التحديث الكاملة، ولكن بمعدل نمو متدنٍ نسبياً، وبإتباع مسار على شكل منحنى كوزنتز.

ومهما يكن من أمر العوامل الهيكلية المؤثرة في العلاقة بين التنمية وعدالة التوزيع، فإن هذه المساهمات النظرية توضح أن منحنى كوزنتز ينبغي أن ينظر إلى من وجهة نظر التحولات الهيكلية طويلة المدى، التي تنطوي عليها عملية التنمية، خلال الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحولات الهيكلية المؤسسية للمجتمع، بما في ذلك النظام السياسي. أما خلال الفترات الزمنية قصيرة المدى، فإن مختلف الأقطار ستجد نفسها في أي من جوانب منحنى كوزنتز، بإفتراض وجوده.

الشواهد التطبيقية

بغض النظر عن المساهمات النظرية المعمقة التي أوضحت إحتمالات وجود منحنى كوزنتز خلال عملية التنمية، وعلى الرغم من النتائج التطبيقية التي أوردها برونو ورافاليون وإسكوير (1998) تذخر الأدبيات التطبيقية بنتائج تؤيد وجود العلاقة غير الخطية بين عملية التنمية، كما يلخصها متوسط دخل الفرد، ودرجة عدم عدالة توزيع الدخول. ويلاحظ في هذا الصدد، أن الدراسات التطبيقية قد إختلفت في ما بينها بما يتعلق بقواعد المعلومات المستخدمة، ومؤشر عدم عدالة التوزيع، ومصدر متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتعريفه، وشكل العلاقة السببية. هذا ويلخص الجدول التالي أهم المساهمات التطبيقية الحديثة في هذا المجال.

جدول (3)
التنمية وعدالة التوزيع: عينة من الدراسات التي أيدت وجود منحنى كوزنتز

المؤلف (تاريخ النشر)	شكل العلاقة	المتغير المعتمد	مصدر معلومات عدالة التوزيع	العينة
جيها (1996)	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	56 قطر / 123 مشاهدة
فيشلو (1996)	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	61 قطر
ساريل (1997)	مقلوب	معامل جيني / مؤشر تايل	دينجر و إسكوير	45 قطر / 425 مشاهدة
بولير (2001)	تربيعية	معامل جيني	البنك الدولي	75 قطر
هايامي (1997)	تربيعية	معامل جيني	البنك الدولي	19 قطر
بارو (2000)	تربيعية	معامل جيني	دينجر و إسكوير	49 – 76 قطر
على والبدوي (2000)	تربيعية	معامل جيني	شن ودات ورافاليون	49 قطر
دي قريقوريو ولي (2002)	تربيعية	معامل جيني	دينجر و إسكوير	65 قطر

ربما كان من المفيد إستعراض أهم النتائج التي توصل إليها بارو (2000) في هذا المجال والتي وردت في الجدول رقم (3). ويلاحظ في هذا الصدد أن دراسة بارو قد إستخدمت معلومات دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار للعام 1985، كما إستخدمت معلومات عن معامل جيني للأعوام 1960 (بمشاهدات عن 49 قطراً) و 1970 (بمشاهدات عن 61 قطراً) و 1980 (بمشاهدات عن 68 قطرا) و 1990 (بمشاهدات عن 76 قطراً). هذا وقد تم التقدير بطريقة إنحدار المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً. ويلاحظ من الجدول، أنه بعد تقدير النموذج الصافي لإطروحة كوزنتز، فقد أضيف عدد من المتغيرات المفسرة، إشتملت على ما يلي:

- **متغير دمية لمعلومات توزيع الدخل:** يأخذ قيمة واحد إذا كانت المعلومات مستندة على الدخل بعد الضرائب أو على الإنفاق الإستهلاكي، ويأخذ قيمة صفر غير ذلك.
- **متغير دمية لوحدة مشاهدة معلومات توزيع الدخل:** يأخذ قيمة واحد إذا كانت المعلومات تخص الأفراد، وصفر إذا كانت تخص الأسر.
- **التعليم:** متوسط سنوات الدراسة للسكان 15سنة فما فوق لكل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة ولكل سنوات مشاهدة معامل جيني.
- **متغير دمية لأفريقيا جنوب الصحراء:** يأخذ قيمة واحد إذا كان القطر يتبع لهذا الإقليم، وصفر غير ذلك.
- متغير دمية لأمريكا اللاتينية: يأخذ قيمة واحد إذا كان القطر يتبع لهذا الإقليم، وصفر غير ذلك.

جدول (4)
منحنى كوزنتز: نتائج بارو (المتغير المعتمد: معامل جيني)

المتغيرات المفسرة	(1)	(2)
لوغاريثم دخل الفرد الحقيقي	0.407 (0.090)	0.407 (0.081)
تربيع لوغاريثم دخل الفرد الحقيقي	– 0.0275 (0.0056)	– 0.0251 (0.0051)
دمية صافي الدخل أو الإنفاق	–	– 0.0493 (0.0094)
دمية وحدة مشاهدة التوزيع (الفرد)	–	– 0.0134 (0.0086)
التعليم الإبتدائي	–	– 0.0147 (0.0047)
التعليم الثانوي	–	– 0.081 (0.0070)
التعليم العالي	–	0.081 (0.341)
دمية أفريقيا	–	0.113 (0.015)
دمية أمريكا اللاتينية	–	0.094 (0.012)
عدد المشاهدات (لسنوات التقدير على التوالي)	(49، 61، 68، 76)	(40، 59، 61، 70)
معامل التحديد (لسنوات التقدير على التوالي)	(0.12، 0.15، 0.18،0.22)	(0.52، 0.59، 0.67، 0.67)

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تعطي الخطأ المعياري.

يلاحظ أن العمود رقم (2) في الجدول أعلاه يؤيد وجود منحنى كوزنتز، وذلك بدلالة العلاقة الموجبة لمعامل تقدير لوغاريثم الدخل الحقيقي للفرد والعلامة السالبة لمعامل تقدير تربيع الدخل الحقيقي للفرد.[7] كذلك توضح النتائج أن معاملات التقدير تختلف معنوياً عن الصفر. هذا ويلاحظ أن معامل التحديد، الذي يتراوح بين أدنى قيمة له 0.12 لعام 1960 وأعلى قيمة له 0.22 لعام 1995، يتصف بالتدني، مما يعني أن المستوى التنموي للقطر، كما يعكسه دخل الفرد الحقيقي، لا يفسر إلا القليل من التباين في درجة عدم عدالة التوزيع بين الأقطار.

بعد الأخذ بعين الإعتبار مختلف المتغيرات المفسرة الأخرى، يؤيد النموذج الثاني وجود منحنى كوزنتز، مع إرتفاع قيمة معامل التحديد لتزيد من قوة النموذج التفسيرية. وبغض النظر عن علاقة المتغيرات المفسرة الإضافية بدرجة عدم عدالة التوزيع، فإنه يهمنا ملاحظة أن معامل جيني يزداد، نتيجة للزيادة في دخل الفرد الحقيقي، حتى يصل أعلى قيمة له عندما يصل دخل الفرد الحقيقي 3320 دولار بالمكافئ الشرائي لعام 1985، وذلك حسب المعادلة التالية:

---

(7) بمفاضلة المعادلة المقدرة مع دخل الفرد الحقيقي نحصل على مستوى التنمية الذي تتحقق معه القيمة القصوى لعدم عدالة التوزيع حيث G هي معامل جيني، $\frac{\partial G}{\partial \mu} = \frac{0.407}{\mu} - \frac{0.0502 \ln \mu}{\mu} = 0$ $\qquad \frac{\partial^2 G}{\partial \mu^2} = \frac{0.055}{\mu} < o$

$$(8)\quad \frac{\partial G}{\partial \mu} = \frac{0.407}{\mu} - \frac{0.0502 \ln \mu}{\mu} = 0$$

مما يعني أنه يمكن الحصول على المستوى التنموي الذي تصل فيه درجة عدم عدالة التوزيع لقيمتها القصوى، من الآتي:

$$(9)\quad \ln \mu = \frac{0.407}{0.0502} = 8.1076$$

وتعني هذه النتيجة أن كل الأقطار التي يقل دخل الفرد الحقيقي فيها عن 3,320 دولار يتوقع أن تشهد إزدياداً في درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يتوقع أن تشهد الأقطار التي يفوق فيها دخل الفرد هذه القيمة إنخفاضاً في درجة عدم عدالة التوزيع.

ومن جانب آخر، فإنه يمكننا أيضاً إستخدام نتائج النموذج الثاني في الجدول رقم (4)، للحصول على مرونة جيني مع دخل الفرد الحقيقي، وذلك على النحو التالي:

$$(10)\quad \frac{\partial \ln G}{\partial \ln \mu} = (0.407 - 0.0502 \ln \mu) G$$

وكما سبق ولاحظنا فإن هذه المرونة تلعب دوراً مهماً في تقدير معدل إنخفاض الفقر مع الزمن. وبالطبع فإنه يمكن حساب قيمة هذه المرونة لكل قطر تتوفر له معلومات دخل الفرد ومعامل جيني.

توزيع الدخل في الدول العربية

توضح البيانات المتاحة من قاعدة بيانات الجدول العالمي الذي تعده جامعة بنسلفانيا، أن دخل الفرد بالمكافئ الشرائي لعام 1985 قد فاق الحد الذي تبلغ فيه درجة عدم عدالة التوزيع قيمتها القصوى (3,320 دولار للفرد)، مما يعني أن هذه الدول قد أصبحت في مرحلة التنمية التي تتسم بتحسن حالة توزيع الدخل. هذا وتشتمل هذه الدول على: البحرين (9,688 دولار للفرد عام 1998)، والكويت (9,733 دولار عام 1989)، وعُمان (8,072 دولار للفرد عام 1995)، وقطر (16,570 دولار للفرد عام 1989)، والسعودية (6,531 دولار للفرد عام 1998)، وسوريا (5,135 دولار للفرد عام 1999)، وتونس (3,804 دولار للفرد عام 1999)، والإمارات (16,323 دولار للفرد عام 1993). أما بقية الدول العربية التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن القيمة القصوى لمنحنى كوزنتز، فيوضحها الجدول التالي لسنوات مختارة خلال الفترة 1960–1999.

جدول (5)
دخل الفرد الحقيقي في الدول العربية 1960–1999
(دولار بالمكافئ الشرائي لعام 1985)

القطر	1960	1970	1980	1990	1999
الأردن	1162	1422	3384	2919	2029
الجزائر	1723	1826	2758	2777	2733
جيبوتي	-	1898	1536	1203	-
جزر القمر	543	693	631	564	431
مصر	809	1163	1645	1912	2299
المغرب	815	1342	1941	2151	2283
موريتانيا	780	872	885	791	974
السودان	861	817	866	773	944
الصومال	1103	921	744	-	-

كما هو معروف، وحتى وقت قريب، فإن البيانات حول توزيع الدخل والإنفاق الإستهلاكي لم تكن متوفرة لعدد كبير من الدول النامية بما فيها الدول العربية. هذا وقد ترتب على الإهتمام المتجدد بقضايا الفقر على المستوى الدولي جهود بحثية وإحصائية هدفت إلى الإرتقاء بمستوى المعرفة في مجال توفير البيانات حول توزيع الدخل والإنفاق الإستهلاكي تمثلت في رصد، وتصنيف جودة، ما هو متوفر من بيانات في شكل قواعد بيانات، وفي إجراء مسوحات ميدانية لتوفير البيانات إضافية. هذا وقد اكتسبت قاعدة بيانات دينجر وإسكوير (1996) إحتراماً كبيراً في أوساط الباحثين في هذا المجال.[8]

يوضح الجدول رقم (6) رصد حديث للمعلومات المتوفرة حول معامل جيني لمختلف أقاليم العالم يستند على قاعدة دينجر وإسكوير ولفترات زمنية تمتد من الستينات إلى التسعينات قام به دينجر وأولينتو (2002).

(8) إشتملت قاعدة البيانات توزيع الدخل على البيانات من النوعية الراقية، وهي البيانات التي عادة ما تستخدم في الدراسات التطبيقية. ولكي تكون البيانات راقية النوعية، فإنه يشترط: أن تكون معتمدة على مسوحات للإنفاق والدخل: وأن يشتمل تعريف الدخل والإنفاق على كل المصادر: وأن يكون المسح ممثلاً للمجتمع.

جدول (6)

درجة عدم عدالة توزيع الدخل في أقاليم العالم (معامل جيني: نسب مئوية)

الأقاليم	عدد الأقطار	1970 - 1966	1975 - 1971	1980 - 1976	1985 - 1981	1990 - 1986
الدول العربية	6	43.67	41.65	41.90	42.95	38.17
شرق آسيا والباسيفيك	9	37.26	38.89	38.53	38.60	40.04
أمريكا اللاتينية	17	57.24	50.93	49.77	49.06	50.16
شمال أمريكا	2	35.61	35.28	35.91	35.21	36.54
جنوب آسيا	4	33.30	33.32	35.37	36.68	33.57
أفريقيا جنوب الصحراء	7	39.00	-	44.00	41.21	35.75
أوروبا الغربية	15	37.09	34.88	30.82	29.74	30.83
إجمالي العينة	60	40.63	39.32	38.51	36.91	38.58

المصدر: دينجر وأولينتو (2001، 23، جدول رقم (1)) .

يوضح الجدول أعلاه أن الإقليم الذي يضم الدول العربية قد جاء في الترتيب الثاني من حيث عدم عدالة توزيع الدخل (معبراً عنه بمعامل جيني لتوزيع الإنفاق) خلال الفترة الأولى 1966 – 1970 بمعامل جيني بلغ متوسطه 43.67 ٪ مقارنة بمتوسط معامل جيني بلغ 57.24٪ لأكثر الأقاليم عدم عدالة، أمريكا اللاتينية. وقد حافظ إقليم الدول العربية على هذا الترتيب لكل الفترات الزمنية، في ما عدا فترتي 1976 – 1980 (حيث حل في المرتبة الثالثة بعد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء) و 1976 – 1980 (حيث حل في المرتبة الثالثة بعد إقليم شرق آسيا والباسفيك) .

كذلك يوضح الجدول أنه في ما يتعلق بالإتجاهات الزمنية لدرجة عدم عدالة توزيع الدخل، فقد سجل إقليم الدول العربية إتجاهاً تنازلياً عبر الفترات الزمنية، حيث إنخفض متوسط معامل جيني من حوالي 44٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالي 38٪ خلال الفترة الثانية، مسجلاً بذلك معدلاً للإنخفاض السنوي بلغ حوالي 0.67٪، وهو معدل للإنخفاض يعتبر متدنياً من الناحية الكمية.[9] على الرغم من ذلك، فإن البيانات الرسمية في عدد من الدول العربية التي تتوفر لها بيانات تشير إلى أن الإتجاهات الزمنية لحالة توزيع الدخل في الدول العربية قد كانت كبيرة الحجم نسبياً خلال فترة التسعينات وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (7) .

[9] يعرف لاي وإسكوير وزو (1998) المعدلات السنوية للتغير في معامل جيني والتي تقل عن واحد في المائة بأنها إتجاهات زمنية صغيرة من الناحية الكمية.

جدول (7)
إتجاهات توزيع الدخل في الدول العربية في التسعينات (نسبة مئوية)

القطر	نصيب أفقر 20٪	نصيب ثاني أفقر 20٪	نصيب ثالث أفقر 20٪	نصيب رابع أفقر 20٪	نصيب أغنى 20٪	معامل جيني	المعدل السنوي لتغير معامل جيني (٪)
الأردن:							
1991	6.47	10.29	14.61	20.94	47.69	40.66	
1997	7.60	11.24	15.50	21.10	44.40	36.33	1.85 -
تونس:							
1985	5.54	9.63	12.24	21.02	49.57	43.43	
1990	5.86	10.41	15.27	22.13	46.33	40.24	1.54 -
الجزائر:							
1988	6.86	10.97	14.94	20.74	46.55	38.73	
1995	7.00	11.60	16.10	22.70	42.60	35.53	1.22 -
مصر:							
1991	8.71	12.41	16.27	21.44	41.09	32.00	
1995	9.50	13.20	16.60	21.40	39.00	28.99	2.44 -
المغرب:							
1991	6.57	10.45	14.97	21.71	46.30	39.20	
1998	6.50	10.60	14.80	21.30	46.60	39.82	0.20
موريتانيا:							
1992	3.60	10.30	16.20	23.00	46.20	46.32	
1998	6.20	10.80	16.40	22.00	45.60	39.14	2.77 -
اليمن:							
1992	6.10	10.90	15.30	21.60	46.10	39.50	
1998	8.00	11.00	17.50	22.50	41.00	34.28	2.35 -

المصدر: قاعدة بيانات دينجر وإسكوير في ما عدا بيانات اليمن لعام 1998 والتي أخذت من الجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول أعلاه، وبإعتبار أن السنوات الأولى تمثل حالة توزيع الإنفاق في عام 1990 وأن السنوات المتأخرة تمثل عام 1995، يمكن حساب متوسط معامل جيني لإقليم الدول العربية على أنه قد كان 39.98٪ لعام 1990، إنخفض بعدها إلى حوالي 36.34٪ لعام 1995، مسجلاً بذلك معدلاً للإنخفاض السنوي يبلغ 1.89٪. وتعني هذه النتيجة أن الإتجاه الزمني لدرجة عدم عدالة التوزيع الذي سجل للفترة 1966 – 1990 قد إستمر حتى النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، وأن معدل الإنخفاض السنوي قد أصبح ذو أهمية كمية. كما يوضح الجدول، أن معدل الإنخفاض السنوي لكل الأقطار العربية المدرجة في الجدول قد فاق الواحد في المائة، وذلك في ما عدا حالة المغرب التي سجلت معدلاً سنوياً لتدهور حالة عدالة توزيع الدخل، وإن كان بمعدل سنوي غير ذي معنوية كمية.

وبعد، لعله من المهم ملاحظة أن هذه الإتجاهات الزمنية، خصوصاً تلك المتعلقة بالنصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى نهاية القرن، لا تتوافق مع الفهم النظري والمشاهدات الفردية لما حدث في عدد من الدول العربية التي يرصدها الجدول. كذلك الحال بالنسبة لما سبق وأن لاحظناه بالنسبة لأطروحة كوزنتز، وذلك في ما عدا تونس التي

يتسق الإتجاه الزمني فيها مع ما يتوفر من بيانات حول دخل الفرد فيها، مقارنة بالمستوى التنموي الذي تبدأ بعده حالة توزيع الدخل في التحسن.

توزيع الثروة والنمو الاقتصادي

الأسس النظرية

في إطار الدراسات التطبيقية حول محددات معدل النمو الاقتصادي طويل المدى، التي ترتبت على نظرية النمو الجواني، عاد الاهتمام مجدداً بالسؤال، حول: كيف تؤثر حالة توزيع الثروة على النمو الاقتصادي؟ هذا وقد تم تقصي أثر حالة توزيع الثروة على النمو الإقتصادي، في ظل المنهجية التطبيقية المستخدمة بإدخال مؤشر لحالة التوزيع في السنة الابتدائية (الإجمالي الفترة الزمنية المستخدمة في الدراسة، أو للسنوات الابتدائية الفرعية إذا اتبعت طريقة اللوحة في التقدير) كمتغير مستقل. ونظراً لغياب بيانات حول توزيع الثروة لعدد كبير من الأقطار، فقد تم استخدام البيانات المتوفرة حول توزيع الدخل أو الإنفاق أو حول توزيع الأراضي كبديل، وذلك على اعتبار أن هناك علاقة إرتباطية قوية بين مؤشرات حالة التوزيع.

ومهما يكن من أمر تفاصيل النتائج التي قررتها الأدبيات المتخصصة، يلاحظ أن معظم الدراسات التطبيقية في هذا المجال قد بينت أنه كلما تميزت حالة توزيع الثروة بعدم المساواة كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي طويل المدى، بمعنى أن عدم عدالة توزيع الثروة يضر بمعدلات النمو طويل المدى. هذا وقد شكلت هذه النتيجة التطبيقية تحدياً للفهم التقليدي للعلاقة بين حالة توزيع الثروة والنمو الاقتصادي، الذي كان يستند على مقولة أن عدم عدالة التوزيع تؤثر إيجابياً على عملية تراكم رأس المال ومن ثم تحفز النمو طويل المدى.

إستند الفهم التقليدي للعلاقة بين توزيع الثروة والنمو على عدد من المقترحات النظرية، كان من أولها أطروحة كالدور القائلة بتفوق الميل الحدي لادخار الأغنياء مثيله للفقراء، ومن ثم فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتحدد على أساس علاقة تناسبية مع متوسط معدل الادخار (كما هو الحال في نموذج هارود – دومار) فإنه يتوقع أن تتمكن الاقتصاديات المتسمة بعدم عدالة أكبر في توزيع الثروة من النمو بمعدلات أكبر.

تمثل المقترح النظري الثاني، الذي استند إليه الفهم التقليدي للعلاقة بين توزيع الثروة والنمو الاقتصادي، في أطروحة عدم قابلية الاستثمار للتجزئة. وتشير هذه الأطروحة إلى أن المشروعات الاستثمارية، وخصوصاً تلك المشروعات الجديدة التي تطبق نتائج البحث والتطوير في مجالات رائدة، عادة ما تتطلب تحمل تكلفة إبتدائية ثابتة كبيرة

الحجم. وفي غياب سوق للأسهم، يغطي مجالات واسعة للنشاطات الاقتصادية ويعمل بكفاءة، فإنه لابد للثروة من أن تتركز في أيد قليلة حتى تتيح للأفراد والأسر فرصة مقابلة التكلفة الإنشائية للمشروعات الاستثمارية الجديدة وإقامة الصناعات الرائدة.

أما المقترح النظري الثالث الذي يسند الفهم التقليدي، فقد تمحور حول الحوافز المتوفرة لمختلف أطراف العملية الإنتاجية، في ظل عدم اليقين الذي يحيط بالإنتاج المتوقع. فعلى سبيل المثال، إذا اعتمد إنتاج النشاط الاقتصادي على الجهد الذي يبذله العمال، وهو جهد يصعب مشاهدته بواسطة الوحدة الإنتاجية، فإن تحديد الأجور بغض النظر عن مستوى الإنتاج المشاهد سيترتب عليه إحجام عن بذل الجهد المطلوب. وتنسحب حجة الحوافز هذه على المستوى التجميعي للاقتصاد، إذا ما افترض أن الأفراد يتشابهون أو أن أسواق رأس المال كاملة. ففي مثل هذه الحالة يكون معدل النمو طويل المدى دالة تناسبية في سعر الفائدة بعد الضرائب، بما يعني أن الضرائب التي تخفض من سعر الفائدة تخفض أيضاً من العائد على الادخار، مما يثبط الحوافز لتراكم رأس المال ومن ثم معدل النمو طويل المدى.

ومهما يكن من أمر، فإن الموقف التقليدي للنظرية الاقتصادية يتلخص في ملاحظة وجود مقايضة أساسية بين الكفاءة الإنتاجية، النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية. ويعني هذا الموقف أن سياسات إعادة التوزيع تضر بالنمو طويل المدى بطريقة مباشرة، عندما تقلل من الفوارق الدخلية بين الأفراد، وبطريقة غير مباشرة، عندما تثبط الحوافز لتراكم الثروة.

على الرغم من هذا الموقف النظري ولأغراض فهم النتيجة التطبيقية فقد أوضحت العديد من الدراسات النظرية الحديثة أنه في حالة الاقتصاديات التي تتفشى فيها ظاهرة عدم كمال أسواق رأس المال ويختلف فيها الأفراد بعضهم عن بعض في ما يتعلق بما يملكون من موارد رأسمالية، عينية كانت أو بشرية، فإن عدم عدالة توزيع الثروة يؤثر سلبياً على معدل النمو طويل المدى، وعليه فإن سياسات إعادة التوزيع من شأنها زيادة معدل النمو طويل المدى، مما يعني بدوره عدم وجود مقايضة حقيقية بين الكفاءة الإنتاجية وعدالة التوزيع. وفي هذا الصدد، فقد أوضح أجيون وكارولي وقارسيا _ بنالوزا (1999) أن عدم عدالة التوزيع لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي طويل المدى لسببين، من بين أسباب أخرى، هما أن عدم عدالة التوزيع تحد من الفرص الاستثمارية في الاقتصاد، وأنها تشوه الحوافز للراغبين في الاقتراض. في ما يتعلق بالسبب الأول يمكن تمعن إقتصاد يتصف بالخصائص التالية:

(أ) أن إنتاج الفرد في السنة i يتم على أساس دالة إنتاج من نوع كوب – دوجلاس، معرفة على ما يملكه من رأس مال بشري أو عيني k_{it}، وحيث هناك إنتاجية حدية متناقصة لرأس المال، $0 < \alpha < 1$ ، وحيث هناك رصيد من التقدم التقني، A_t، تتاح لكل الأفراد:

$$(11) \quad y_{it} = A_t k_{it}^{\alpha}$$

(ب)أن التقدم التقني يتحدد داخلياً على أساس أن الأفراد يتعلمون بما سبق لهم وأن مارسوه في العملية الإنتاجية، كما أنهم يتعلمون من بعضهم البعض، بمعنى أن المعرفة التقنية يتم تداولها بين الأفراد. ويعني هذا الافتراض أن مستوى التقدم التقني يأخذ الشكل التالي، حيث أن التقدم التقني يتأتى من إجمالي الإنتاج في الفترة السابقة:

$$(12) \quad A_t = y_{t-1}$$

(جـ) أن الثروة الموروثة تتوزع بطريقة عشوائية بين الأفراد وذلك على النحو التالي:

$$(13) \quad w_{it} = a\varepsilon_{it}$$

(د) حيث a ثابت و ε_{it} عامل عشوائي بتوزيع مستقل ومساوي بمتوسط $\frac{1}{a}$.

(هـ)أن الفرد يمكنه استهلاك ما ورثه من ثروة أو استثماره لأغراض الاستهلاك المستقبلي، حيث يتم إنتاج سلع الاستهلاك حسب دالة الإنتاج في الافتراض (أ) أعلاه.

(و) أن عدم كمال سوق رأس المال يأخذ شكل عدم توفر الائتمان، مما يعني أن تراكم رأس المال للفرد، k_{it}، يكون مقيداً بما يتوفر للفرد من ثروة موروثة، $k_{it} \le w_{it}$. ويعني هذا الافتراض، أنه بالإضافة إلى تفضيلات الفرد بين الإستهلاك الجاري والإستهلاك المستقبلي التي يعبر عنها بواسطة دالة للمنفعة تأخذ شكل كوب – دوجلاس، فإن الأفراد سيقومون بادخار نسبة ثابتة من ثرواتهم:

$$(14) \quad k_{it} = sw_{it}$$

مما يعني أن الإنتاج للفرد سيأخذ الشكل التالي:

$$(15) \quad y_{it} = (sw_{it})^{\alpha} A_t$$

وعلى أساس من هذه الافتراضات، فإنه يلاحظ أن معدل النمو في الاقتصاد يساوي ما يلي:

$$(16) \quad g_t = \ln(\frac{y_t}{y_{t-1}}) = \ln \frac{\int_o^1 A_t (sw_{it})^{\alpha} di}{A_t} = \alpha \ln s + \ln \int_o^1 w_{it}^{\alpha} di$$

وهو ما يوضح أن معدل النمو يعتمد على توزيع الثروة في الاقتصاد . ويلاحظ في هذا الصدد، أن وجود العوائد المتناقصة للحجم ($o < \alpha < 1$) يعني عدم عدالة توزيع الثروة، ومن ثم عدم عدالة توزيع الاستثمار، مما يعني معدلاً للنمو أقل من ذلك الذي يمكن أ ن يتحقق في حالة توزيع أكثر عدالة.

في ما يتعلق بالسبب الثاني والخاص بالحوافز المتوفرة لبذل الجهد المطلوب لإنجاح العمليات الإنتاجية، فإنه يمكننا تمعن اقتصاد يتصف بوجود مجازفات أخلاقية، نتيجة لعدم كمال سوق رأس المال كما يعبر عنها قانون المسؤلية المحدودة، بمعنى أن الحد الأقصى للوفاء بالديون يتمثل في إجمالي ثروة المقترض. ويمكن وصف خصائص هذا الاقتصاد النموذج على النحو التالي:

(أ) أن أفراد المجتمع يختلفون في ما بينهم في ما يتعلق بما يتوفر لديهم من ثروات على النحو التالي، حيث A_t هي متوسط المعرفة التقنية في الاقتصاد .

$$(17) \quad w_{it} = \varepsilon_{it} A_t$$

وأن لكل فرد دالة للمنفعة معرفة على الاستهلاك في الفترة الثانية، وكذلك على الجهد الذي يبذله في إنتاج السلع والخدمات، وذلك على النحو التالي حيث e_i هي الجهد الذي يبذله الفرد:

$$(18) \quad U_t^i = c_{it} - \frac{A_t e_{it}^2}{z^2}$$

(ب) تتميز تقنيات الإنتاج بوجود تكلفة ثابتة وغير قابلة للتجزئة تساوي $k_{it} = \phi A_{it}$، والتي على أساس توفرها يكون الإنتاج في السنة الثانية متغيراً عشوائياً، يكون مستواه σA_t باحتمال e_{it} وصفرا باحتمال $(1 - e_{it})$، وأن هذا الإنتاج يتوزع بطريقة مستقلة بين الأفراد .

(جـ) أن عدم كمال سوق رأس المال يتأتى من وجود المجازفات الأخلاقية، بمعنى أن الجهد الذي يبذله الفرد لا تتم مشاهدته، وان الإيفاء بالديون لا يمكن أن يفوق ما ينتجه الفرد في السنة الثانية.

وعلى أساس من هذه الافتراضات يمكن إثبات النتائج التالية:

(1) الأفراد الذين تفوق ثرواتهم التكلفة الثابتة للاستثمار $w_{it} \geq \phi A$ وهم الذين لا يحتاجون للاقتراض، فإن مستوى الجهد الذي يبذلونه سيساوي σ بمعنى أن $e^* = \sigma$.

(2) الأفراد الذين تقل ثرواتهم عن التكلفة الثابتة للاستثمار $w_{it} < \phi A$، سيحتاجون لإقتراض الفرق بين ثرواتهم والتكلفة الثابتة ($b_i = \phi A - w_i$)، ومن ثم فإنه سيكون عليهم تسديد قروضهم في السنة الثانية. فإذا

كان معدل تسديد القروض r فإنه إستهلاكهم في السنة الثانية سيكون مساوياً لإنتاجهم ناقصاً ما يسددونه من قروض. وعلى هذا الأساس فإن جهدهم الأمثل سيكون مساوياً لما يلي:

$$(19) \quad e(r,w) = \sigma - r(\phi - \frac{w_i}{A}) < \sigma$$

وهو أقل من الجهد الذي يبذله الذين لا يحتاجون للاقتراض.

(3) يلاحظ على دالة جهد الفقراء هذه أنها متزايدة في مستوى الثروة لكل سعر فائدة، بمعنى أنه كلما كانت ثروة الفرد متدنية كلما كان جهده المبذول لإنجاح المشروعات في السنة الثانية منخفضاً.

(4) مع ملاحظة أن هناك تعلماً من التجارب السابقة يحدد طبيعة التقدم التقني بمعنى أن $A_t = y_{t-1}$، فإن معدل نمو الاقتصاد يكون مساوياً لما يلي :

$$(20) \quad g_t = \ln(\frac{y_t}{y_{t-1}}) = \ln\left[\frac{\int_0^1 e_{it}\sigma A_t di}{A_t}\right] = \ln\sigma + \ln\int_0^1 e_{it}dt$$

ومع ملاحظة أن $e_i = \sigma$ في حالة كمال أسواق رأس المال، فإن معدل النمو تحت هذه الحالة سيساوي $\ln\sigma^2$. أما في حالة عدم كمال أسواق رأس المال ووجود ظواهر المجازفات الأخلاقية المترتبة على عدم مشاهدة الجهد المبذول، فإن $e \leq \sigma$، مما يعني أن معدل النمو سيكون أقل كلما كان توزيع الثروة أقل عدالة، بمعنى أن نسبة الذين تقل ثرواتهم عن التكلفة الاستثمارية الثابتة أكثر نسبياً. ويترتب على ذلك، أنه كلما كان توزيع الثروة أقل عدالة كلما كان معدل النمو منخفضاً، ومن ثم فإن العلاقة بين عدم عدالة توزيع الثروة ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة سلبية.

النتائج التطبيقية

تشتمل أهم الدراسات التطبيقية التي حاولت إختبار العلاقة بين عدالة التوزيع ومعدل النمو طويل المدى على تلك التي قام بها برسون وتابليني (1994)، وألسينا وردريك (1994) وكلارك (1995) وبيروتي (1996) ودينيجر وأوليتو (2001).

استخدم برسون وتابليني (1994) عينة من 49 قطراً توفرت لها بيانات لتقدير نموذج للنمو الاقتصادي طويل المدى، حيث استخدم معدل نمو دخل الفرد الحقيقي للفترة 1960 – 1985 كمتغير معتمد، بينما استخدم نصيب الطبقة الوسطى (الخميس الثالث) من إجمالي الدخل كمتغير مفسر يعكس حالة عدالة توزيع الدخل. ويلاحظ في هذا الصدد أن متوسط نصيب الطبقة الوسطى من الدخل قد بلغ 13.31٪ بانحراف معياري بلغ 3.099 نقاط مئوية. وكما

هو معروف، فإنه كلما كان نصيب هذه الطبقة مرتفعاً كلما تميز توزيع الدخل بالعدالة. إضافة إلى هذا المتغير المفسر فقد تم استخدام كل من دخل الفرد في السنة الابتدائية ونسبة الانخراط في التعليم الأولي في السنة الابتدائية كمتغيرات مفسرة. هذا وقد أوضحت النتائج، أن معامل تقدير متغير عدالة التوزيع قد بلغ 1.089 (بإحصائية ت = 2.35) لإجمالي العينة؛ و 0.326 (بإحصائية ت = 3.24) للعينة الفرعية المكونة من 29 دولة ديموقراطية، وسالب 0.072 (بإحصائية ت سالبة = 0.559) للعينة الفرعية المكونة من 20 دولة غير ديموقراطية. وتعني هذه النتائج أن ازدياد نصيب الطبقة الوسطى من إجمالي الدخل بما يعادل الانحراف المعياري (أو ما يساوي 3.1 نقاط مئوية)، من شأنه أن يزيد معدل النمو بحوالي 0.59 نقطة مئوية. وقد تم تأكيد هذه النتائج بتقدير النموذج لإجمالي العينة بعد إدخال عوامل تقدير مركبة من المتغيرات المفسرة الرئيسية، وذلك بعد ضربها بمؤشر للديموقراطية بالإضافة إلى المتغيرات المفسرة في شكلها الصافي. هذا وقد أوضحت النتائج أن متغير عدالة التوزيع في شكله الصافي يفقد معنويته (بمعامل تقدير سالب بلغ 0.07، وإحصائية ت = 0.61) إلا أنه يظل ذا معنوية إحصائية بتفاعله مع متغير الديموقراطية، حيث بلغ معامل تقدير المتغير المركب 0.398 (بقيمة ت – إحصائية = 2.49).

في دراسة ألسينا ورودريك (1994) تم استخدام عينيتين، إحداهما اعتمدت على تلك الدول التي توفرت لها بيانات راقية النوعية لتوزيع الدخل واشتملت على 46 دولة (16 منها متقدمة والبقية نامية)؛ والثانية ضمت 70 دولة (العينة الأولى بالإضافة إلى 24 دولة نامية). وقد استخدم معدل نمو دخل الفرد الحقيقي لكل من الفترتين 1960 – 1985 و 1970 – 1985 كمتغير معتمد، بينما إستخدم معامل جيني لتوزيع الدخل في الفترة الابتدائية، ومعامل جيني لتوزيع الأرض في الفترة الابتدائية للدول التي توفرت لها البيانات، كمتغيرات مفسرة تعكس حالة التوزيع. وقد اشتملت المعاملات المفسرة الأخرى على كل من دخل الفرد في السنة الابتدائية، ونسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في السنة الابتدائية، ومعامل دمية للحكم الديموقراطي، ومتغير مركب الديموقراطية ومعاملات جيني. وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لتقدير النتائج. وتوضح النتائج المعنوية الإحصائية لكل المتغيرات المفسرة، في ما عدا متغير الديموقراطية والمتغير المركب من الديموقراطية ومعامل جيني. كذلك توضح نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى للعينة الراقية أن معامل تقدير متغير جيني لتوزيع الدخل قد كان سالباً وذو معنوية إحصائية وبلغ سالب 3.47 (ت – الإحصائية المطلقة 1.8) للفترة 1960 – 1985 وسالب 5.73 (ت – الإحصائية المطلقة 2.3) للفترة 1970 – 1985. كذلك الحال بالنسبة لمعامل تقدير متغير جيني لتوزيع الأرض، والذي بلغ سالب 5.21 (ت – الإحصائية المطلقة 4.19) للفترة 1960 – 1985 وسالب 6.46 (ت – الإحصائية المطلقة 3.71) للفترة 1970 – 1985.

بالإضافة إلى هذه النتائج فإن دراسة كلارك (1995) تعتبر من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث استخدمت عينة من 74 دولة للفترة 1970 – 1988، حيث استخدمت أربعة مؤشرات بديلة لقياس درجة عدم عدالة التوزيع، اشتملت على معامل التباين ومعامل جيني ومؤشر تايل ونسبة نصيب أفقر 40٪ من السكان لنصيب أغنى 20٪ من السكان. واشتملت المتغيرات المفسرة الأخرى على دخل الفرد في السنة الابتدائية، ومؤشر لعدم الاستقرار السياسي ومؤشر لرأس المال البشري ومؤشر لحجم الحكومة. وقد استخدم معدل نمو الفرد للفترة 1970 – 1988 كمتغير معتمد. أوضحت النتائج أن معاملات تقدير مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل قد كانت سالبة وذات معنوية إحصائية في كل النماذج، ولكل طرق التقدير، المستخدمة. وللتقديرات الرئيسية، بلغ معامل التقدير لمعامل جيني سالب 0.069 (ت – الإحصائية = 2.59)، ولمؤشر تايل 0.44 (ت – الإحصائية المطلقة = 2.91)، ولمعامل التباين سالب 0.029 (ت – الإحصائية المطلقة = 3.15)؛ ولنسبة نصيب الفقراء لنصيب الأغنياء سالب 0.002 (ت – الإحصائية المطلقة = 2.26). ويخلص كلارك (1995 = 422 – 423) إلى أن "عدم عدالة التوزيع تؤثر سلباً على النمو وبطريقة مستقرة إحصائياً. وعلى الرغم من المعنوية الإحصائية لمعاملات التقدير، إلا أن حجم التأثير يعتبر ضعيفاً.

تأكدت كل هذه النتائج التطبيقية بدراسة بيروتي (1996) الذي استخدم عينة من 67 دولة للفترة 1960 – 1985، حيث تم تعريف درجة عدالة توزيع الدخل بنصيب الخمسيين الثالث والرابع، على اعتبار أن هذه الشرائح السكانية تمثل الطبقة الوسطى في المجتمع، وأن زيادة نصيبها في الدخل تعني تحسن حالة عدالة التوزيع. هذا وقد اشتملت المتغيرات المفسرة الأخرى على دخل الفرد في عام 1960، ومتوسط سنوات الدراسة لكل من الذكور والاناث من السكان، ومنخفض للاستثمار بالمكافئ الشرائي منسوباً للولايات المتحدة. هذا وقد أوضحت النتائج معنوية المتغيرات المفسرة في ما مؤشر الاستثمار، وحيث بلغ معامل تقدير نصيب الطبقة الوسطى في الدخل 0.118 (ت – الإحصائية = 2.84). وتعني هذه النتيجة أن عدالة التوزيع في السنة الابتدائية لها وقع إيجابي على معدل النمو طويل المدى.

كما سبق وأن لاحظنا، فقد استخدمت كل هذه النتائج التطبيقية البيانات المتوفرة حول توزيع الدخل لاستكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع، وذلك لغياب بيانات حول توزيع الأصول الرأسمالية، التي تعكس حالة توزيع الثروة، وعلى افتراض وجود إرتباط قوي وموجب بين الثروة والدخل. وفي دراسة رائدة قام دينجر وأولينتو (2001) بتجميع البيانات حول توزيع الأراضي الزراعية المستغلة من مصادر منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)، وقاما بتقدير نموذج للنمو بطريقة العزوم المعممة. وقد قسمت المتغيرات المفسرة إلى: تلك التي تتغير مع الزمن واشتملت على دخل الفرد ومعامل جيني لتوزيع الدخل ورصيد رأس المال البشري، والتي تم استخدام متوسطاتها لفترات زمنية خمسية

من 1960 – 1965 إلى 1985 – 1990؛ وإلى تلك التي لا تتغير مع الزمن، والتي اشتملت على معامل جيني لتوزيع الأراضي الزراعية المستغلة في الفترة الابتدائية 1960 – 1970 .

يلخص الجدول رقم (8) نتائج دينجر وأولينتو (2001) حيث الأرقام بين الأقواس هي الأخطاء المعيارية، وحيث تم التقدير لعينة من 60 قطراً .

جدول (8)
توزيع الثروة والنمو الاقتصادي: نتائج دينجر وأولينتو
(المتغير المعتمد مع معدل نمو دخل الفرد)

المتغيرات المفسرة	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
لوغاريتم دخل الفرد	0.1118- (0.041)	0.1887- (0.034)	0.1128 (0.051)
لوغاريتم رأس المال البشري	0.1039 (0.040)	0.2738 (0.0514)	0.6053 (0.205)
معامل جيني لتوزيع الأراضي الزراعية	0.0111- (0.003)	0.0049- (0.001)	0.0030- (0.0015)
معامل جيني لتوزيع الدخل	-	0.0017 *	-
لوغاريتم معدل الاستثمار	-	-	0.0892 (0.022)
تفاعل دخل الفرد ورأس المال البشري	-	-	0.0859 (0.027)
ثابت التقدير	1.5568 (0.388)	1.4750 (0.269)	0.6753- * (0.300)
عدد الأقطار	60	31	60

المصدر : دنجر وأولينتو (2001: جداول 3 إلى 5) .

ملحوظة : * تعني أن المعامل المقدر ليس معنوياً عند مستوى المعنوية 5٪.

يوضح الجدول أعلاه أن توزيع الثروة يؤثر بطريقة معنوية إحصائياً على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يؤدي ارتفاع معامل جيني لتوزيع الأراضي الزراعية المستغلة إلى انخفاض في معدل النمو، وذلك حسب النتائج المرصودة في مختلف النماذج المقدرة. وتوضح نتائج العمود الثاني، أن توزيع الدخل لا يؤثر بطريقة ذات معنوية إحصائية على معدل النمو في وجود تأثير توزيع الثروة. إضافة إلى ذلك فإن نتائج العمود الثالث توضح أن أثر توزيع الثروة على النمو الاقتصادي لا يتأتى عن طريق الاستثمار، حيث وجد أن معدل الاستثمار يؤثر بطريقة مستقلة على معدل النمو، دون أن يتسبب ذلك في فقدان تأثير توزيع الثروة لمعنويته الإحصائية.

على الرغم من أن هناك حاجة لدراسات تطبيقية إضافية لتأكيد النتائج التي تم توصل إليها في ما يتعلق بالأثر السلبي لعدم عدالة توزيع الثروة على النمو طويل المدى، فقد توصل دينينجر وأولينتو (2001) لعدد من الاستنتاجات حول ما تعنيه مثل هذه النتائج للسياسات الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهم هذه الاستنتاجات في ما يلي:

(أ) سياسات تحويل الأصول من ملكية الدولة للقطاع الخاص: في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وما تشتمل عليها من توجهات للتحرير الاقتصادي ومحاولات لتأسيس اقتصاديات السوق ومن ثم الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تعكف العديد من الدول النامية على تنفيذ سياسات وإستراتيجيات من شأنها تعديل توزيع الأصول الإنتاجية بطريقة أساسية ودائمة. وتعني النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص العلاقة السببية بين تأثير توزيع الثروة على النمو الاقتصادي طويل المدى، أنه ينبغي أن تولي هذه الدول عناية خاصة تحول دون أن يترتب على مثل هذه السياسات إزدياد في عدم عدالة توزيع الثروة. وتتطلب مثل هذه العناية الخاصة إصراراً من الدول على تأسيس الأطر الكفوءة لمراقبة النشاط الاقتصادي، وعلى أن تتسم عمليات بيع الأصول الإنتاجية للدولة بالشفافية ودرجة عالية من المساءلة.

(ب) شبكات الأمان الاجتماعي: نظراً لتفشي ظاهرة عدم كمال، وعدم وجود أسواق للتأمين، فإن الفقراء في الدول النامية عادة ما يتعرضون لدرجات عالية من المخاطر، تترتب على مختلف أنواع الصدمات الخارجية. وتتطلب مثل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية تأسيس شبكات للأمان الاجتماعي، واتباع سياسات للضمان الاجتماعي، يكون في مقدورها أن تحول دون فقدان الفقراء لأصولهم الإنتاجية بطريقة دائمة وغير قابلة للمراجعة.

(ج) الاستثمار في رأس المال البشري: على الرغم من أن النتائج تؤكد على أهمية رأس المال البشري كعامل يؤثر إيجابياً على معدل النمو طويل المدى مما يعني تعضيده لعدالة التوزيع، إلا أن هناك نتائج توضح أن التوسع في الاستثمار في رأس المال البشري لا يكفي لأغراض النمو طويل المدى القابل للاستمرار. ويعني ذلك، أن هناك حاجة: لابتداع برامج مستحدثة لتشجيع امتلاك الأصول الإنتاجية، وزيادة الحوافز الاستثمارية التي من شأنها تمكين الفقراء من الاستخدام الأكثر كفاءة للأصول التي يملكونها.

الدول العربية

على اعتبار أن دراسة دينجر وأولينتو (2001) تمثل آخر وأهم الدراسات في هذا المجال، فإنه يهمنا ملاحظة أن العينة التي تم استخدامها قد اشتملت على أربع دول عربية ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي مثلته 6 دول (بما فيها إيران وتركيا). يوضح الجدول التالي ملخصاً لأهم المتغيرات التي استخدمت في هذه الدراسة، وذلك للفترات الابتدائية (1960 – 1970) والنهائية (1986 – 1995) للدول العربية، مقارنة بعينة إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولإجمالي العينة.

جدول (9)
بيانات الدول العربية في عينة دينجر وأولينتو

المتغيرات	الأردن	العراق	مصر	تونس	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إجمالي العينة
متوسط دخل الفرد : (دولار):						
في الفترة الابتدائية	1624	4352	1075	1299	2933	3939
في الفترة النهائية	3372	3496	1906	2756	3981	5970
متوسط رأس المال البشري (سنوات تعليم)						
في الفترة الابتدائية	2.21	1.56	3.08	2.21	2.31	4.58
في الفترة النهائية	4.88	4.08	4.74	4.76	4.89	6.20
متوسط معدل الاستثمار (نسبة للناتج المحلي):						
في الفترة الابتدائية	9.8	6.20	2.88	18.92	13.48	17.68
في الفترة النهائية	12.36	19.85	5.06	10.22	14.36	17.37
متوسط معامل جيني للدخل (٪)						
في الفترة الابتدائية	35.3	-	-	-	43.67	40.63
في الفترة النهائية	36.3	-	-	40.24	38.17	38.58
متوسط معامل جيني لتوزيع الأراضي (٪)	43.20	72.61	54.90	42.55	67.00	65.00

المصدر: دينجر وأولينتو (2001: جداول رقم (1) و (3)).

ملحوظة: الفترة الابتدائية: 1960 – 1970 والفترة النهائية (1986 – 1990).

دون الدخول في التفاصيل، يلاحظ أن متوسط إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكل المتغيرات المرصودة مقارنة بمتوسط إجمالي العينة يعني أن الإقليم لا يزال يواجه تحديات تنموية كبيرة نسبياً، حيث تقل المتوسطات المتعلقة بالنمو (دخل الفرد، ورأس المال البشري ومعدل الإستثمار) عن مثيلاتها للعينة بينما تزيد المتوسطات المتعلقة بعدم عدالة التوزيع مقاربة بالعينة للفترتين تحت الدراسة في ما عدا معامل جيني لتوزيع الدخل في الفترة النهائية. كذلك الحال بالنسبة للدول العربية التي تقل متوسطاتها عن تلك المرصودة للإقليم، وبالتالي للعينة، وذلك في ما عدا معامل جيني لتوزيع الأراضي (53.32٪ مقابل 67٪ للإقليم) وذلك على الرغم من إرتفاع هذا المؤشر في العراق. وتعني هذه النتيجة أن الدول العربية تتمتع بميزة عدالة التوزيع للأصول الإنتاجية والتي ربما كان لها وقع إيجابي على معدلات النمو طويلة المدى، ومن ثم على مقدرة هذه الأقطار على تحقيق هدف الإقلال من الفقر.

ملاحظات ختامية

أشارت هذه الورقة إلى أن أحدث المراجعات النقدية للحالة المعرفية في إقتصاديات التنمية قد أفضت إلى ضرورة تبني مفهوم أوسع لعملية التنمية، وأن أحد هذه المفاهيم ذلك الذي يعتبر أن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. ولاحظت الورقة أنه يمكن إعتبار صياغة الأهداف الدولية للتنمية على أنها محاولة عملية لترجمة هذا المفهوم الموسع للتنمية.

وعلى أساس من هذا الفهم فقد إقترحت الورقة إطاراً تحليلياً للهدف المحوري الذي تنطوي عليه الأهداف الدولية للتنمية، ألا وهو هدف الإقلال من الفقر، حيث نظر إلى التغير في الفقر مع الزمن على أنه يشتمل على مكونين: مكون النمو في دخل الفرد الحقيقي، ومكون التغير في توزيع الدخل.

وقد أوضح إستعراض التطورات التطبيقية في مجال دراسات النمو الإقتصادي إلى، أنه لا تزال هناك مجالات بحثية لتعميق فهمنا في ما يتعلق بمصادر النمو الإقتصادي خصوصاً على مستوى الأقطار. كذلك فقد أوضح إستعراض التطورات النظرية والتطبيقية في مجال توزيع الدخول والثروة، أنه يمكن لسياسات توزيعية تهدف إلى تحسين حالة التوزيع من أن تؤدي إلى حفز النمو الإقتصادي، خصوصاً في ظل وجود تشوهات في سوق رأس المال. من جانب آخر، توضح هذه التطورات أن درجة عدم العدالة المرتفعة إبتداءا، من شأنها أن تؤدي إلى خفض معدلات النمو الإقتصادي في المستقبل.

على أساس من هذه التطورات النظرية والتطبيقية، فإنه يمكننا ملاحظة وجود مجالات واسعة لتطوير برامج بحثية على مستوى الأقطار، تهدف إلى تأسيس نتائج قطرية في هذه المجالات، وأن هذه النتائج يمكن استخدامها لإستكشاف صياغة السياسات التنموية القطرية بخدمة تحقيق أهداف التنمية الدولية، وكذلك مراقبة ومراجعة تنفيذ

هذه السياسات خلال الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الدولية. وبطبيعة الحال، فإنه يتوقع إعتماد هذه البرامج البحثية على عملية مستمرة من تجميع البيانات على المستوى الجزئي للأفراد والأسر، وعلى ترشيد وتنقية ما يتوفر من مثل هذه البيانات وإتاحتها للباحثين.

من جانب آخر، تساعد التطورات الحديثة في الفكر التنموي على إستكشاف مجالات غير تقليدية في صياغة السياسات التنموية، وذلك بإزالتها لعدد من الحواجز النظرية التي كانت تعترض مثل هذه المحاولات. ويلاحظ في هذا الصدد أن عدم توفر البيانات في مختلف أنواع الأسواق لأطراف العملية التبادلية، أو توفر مثل هذه البيانات بطريقة غير متقابلة، من شأنه أن يؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد في الإقتصاد، مما يعني أن هناك فرصاً للتدخل بواسطة الدولة للقضاء على مثل هذه الإخفاقات في آلية السوق. ويعني ذلك وجود دور مهم لصياغة السياسات الملائمة.

المراجع

Aghion, P., Caroli, and C. Garcia-Penalosa, (1999), "Inequality and Economic Growth: The Perspective of the New Growth Theories"; *Journal of Economic Literature*, vol. 37, 1615-1660.

Alesina, A. and D. Rodrik, (1994), "Distributive Politics and Economic Growth"; *Quarterly Journal of Economics*, vol. 109 (2).

Anand, S., and R. Kanbur, (1993-a), "Inequality and Development: A Critique", *Journal of Development Economics*; vol. 41: 19-43.

Anand, S., and R. Kanbur, (1993-b), "The Kuznets Process and the Inequality-Development Relationship"; *Journal of Development Economics*, vol. 40: 25-52.

Banerjee, A. and A. Newman, (1998), "Information, the Dual Economy and Development"; *Review of Economic Studies*, vol. 65: 631-53.

Barro, R., (2000), "Inequality and Growth in a Panel of Countries"; *Journal of Economic Growth*, vol. 5.

Bertola, G., (1993), "Market Structure and Income Distribution in Endogenous Growth Models"; *American Economic Review*, vol. 83.

Bourguingnon, F., and T. Verdier, (1997), "Oligarchy, Democracy, Inequality and Growth"; document no. 97-10, Delta, Paris.

Bruno, M., Ravallion, M. and L. Squire, (1998), "Equity and Growth in Developing Countries: Old and New Perspectives on the Policy Issue"; in V. Tanzi and K. Chu, (eds.), Income Distribution and High Quality Growth; MIT Press, Cambridge, Mass.

Bruton, H. (2001), On the Search for Well-Being; University of Michigan Press, Ann Arbor>

Clarke, G., (1995), "More Evidence on Income Distribution and Growth"; *Journal of Development Economics*, vol. 47:403- 27.

Deininger, K. and L. Squire, (1996), "A New Data Set for Measuring Income Inequality"; *World Bank Economic Review*, vol. 10, no. 2.

Deininger, K. and P. Olinto, (2001), "Asset Distribution, Inequality and Growth"; World Bank Working Paper no. 2375, World Bank, Washington D.C.

Kuznets, S., (1955), "Economic Growth and Income Inequality"; *American Economic Review*, vol. 45, no. 1.

Li, H., Squire, L., and H. Zou, (1998), "Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality"; *Economic Journal*, vol. 108.

Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2000), "Determinants of Growth in the MENA Countries"; www.gdnet.org.

Meier, G. and J. Stiglitz, (eds.), (2001), Frontiers of Development Economics: A Future in Perspective; Oxford University Press, Oxford.

Meier, G., (2001), "The Old Development Economics and the New"; in Meier and Stiglitz (eds.).

Perotti, R., (1996), " Growth, Income Distribution and Democracy: what the Data Say "; *Journal of Economic Growth*, vol. 1, no.2.

Perotti, R., (1993), "Political Equilibrium, Income Distribution and Growth"; *Review of Economic Studies*, vol. 60:755-76.

Perotti, R., (1992), "Income Distribution, Politics and Growth"; *American Economic Review* vol. 82 (2).

Persson, T. and G. Tabellini, (1994), "Is Inequality Harmful to Growth?"; *American Economic Review*, vol. 84 (3):600-21.

Ravallion, M., (1998), "Poverty Lines in Theory and Practice"; LSMS Working Paper no. 133, World Bank, Washington D.C.

Sala-I-Martin, X., (1997), " I Just Ran Two Million Regressions"; *American Economic Review*; Papers and Proceeding, vol.87, no.2.

Sen, A. K., (1999), Development as Freedom; Anchor Books, New York.

Yusuf, S., and J. Stiglitz, (2001), " Development Issues: Settled and Open "; in Meier and Stiglitz (eds.) (2001).

Zheng, B., (1997), "Aggregate Poverty Measures"; *Journal of Economic Surveys*, vol. 11, no. 2.

ملحق جداول

جدول ملحق (A-1)
الغايات الإنمائية للألفية

الغايات والأهداف	المؤشرات
الغاية (1): القضاء على الفقر المدقع والجوع:	
الهدف الفرعي (1): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.	1. نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم.
	2. نسبة فجوة الفقر
	3. حصة أفقر خمس سكاني من الإستهلاك الوطني.
الهدف الفرعي (2): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015 .	4. شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.
	5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لإستهلاك الطاقة الغذائية.
الغاية (2): تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي:	
الهدف الفرعي (3): كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015 .	6. صافي نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي.
	7. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس.
	8. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.
الغاية (3): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:	
الهدف الفرعي (4): إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.	9. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي.
	10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن 15 و 24 سنه.
	11. حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.
	12. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.
الغاية (4): تخفيض معدل وفيات الأطفال:	
الهدف الفرعي (5): تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.	13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
	14. معدل وفيات الرضع.
	15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الغاية (5): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	
الهدف الفرعي (6):تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990، 2015.	16. معدل الوفيات النفاسية.
	17. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة.

الغاية (6): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز الملاريا وغيرهما من الأمراض	
الهدف الفرعي (7): وقف إنتشار فيروس المناعة البشرية / الإيدز، بحلول عام 2015، وبدء إنحساره إعتبارا من ذلك التاريخ.	18. إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.
	19. معدل إنتشار إستخدام الغطاء الذكرى لدى مستخدمي وسائل منع الحمل.
	20. عدد الأطفال اليتيمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
الهدف الفرعي (8): وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء إنحسارها إعتبارا من ذلك التاريخ	21. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا.
	22. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها.
	23. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل).
	24. نسبة حالات السل التي إكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة.
الغاية (7): كفالة الإستدامة البيئية:	
الهدف الفرعي (9): إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية، وإنحسار فقدان الموارد البيئية.	25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.
	26. المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي.
	27. الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلو غرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (يعادل القوة الشرائية).
	28. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإستهلاك غازات الكلوروفلورو كربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون.
	29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب.
الهدف الفرعي (10): تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015.	30. نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية.
الهدف الفرعي (11): تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة.	31. نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة.
	32. نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون (مملوك أو مستأجر).
الغاية (8): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:	
الهدف الفرعي (12): المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز:	
الهدف الفرعي (13): معالجة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً:	33. صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.
	34. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية الثنائية القابلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية، مقارنة بالخدمات الإجتماعية الأساسية.

	35. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بالقيود التي تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.
الهدف الفرعي (14): معالجة الإحتياجات:	36. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي.
	37. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من إجمالي الدخل القومي.
الهدف الفرعي (15): المعالجة الشاملة:	38. نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً (حسب القيمة وبإستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المقدمة النمو.
	39. متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية.
	40. تقدير الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.
	41. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (إستدامة القدرة على تحمل الديون)
	42. العدد الكُلي للبلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الإستفاء (تراكمي).
	43. تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
	44. تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
الهدف الفرعي (16): التعاون مع البلدان:	45. معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، حسب الجنس، والإجمالي العالمي.
الهدف الفرعي (17): التعاون مع الشركات:	46. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام.
الهدف الفرعي (18): التعاون مع القطاع الخاص:	47. عدد خطوط الهاتف والإشتراكات في الهاتف الخلوي لكل 100 من السكان.
	48. عدد الحواسيب الشخصية قيد الإستخدام لكل 100 من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان.

المصدر: الأمم المتحدة (2002:30-44)، التقرير رقم A157/270

جدول ملحق (A.2)

متوسط معدلات نمو دخل الفرد الحقيقي في الدول العربية: 1961 – 1999 (نسب مئوية)

القطر	1969 - 65	1974 - 70	1979 - 75	1984 – 80	1989 - 85	1999 – 90	1999 - 61
الأردن	2.51 (4.36)	5.16 (23.51)	10.43 (6.67)	2.15 (7.33)	3.06 - (7.75)	0.23 (5.04)	2.93 (10.06)
الإمارات	-	-	3.26 - (10.06)	4.35 - (12.53)	2.72 - (10.34)	-	2.58 - (8.67)
البحرين	-	-	-	4.10 - (5.95)	2.63 - (4.31)	-	0.01 (6.89)
تونس	1.98 (2.53)	7.34 (3.88)	4.75 (2.46)	2.89 (2.78)	0.34 (2.08)	3.24 (2.16)	3.28 (3.23)
الجزائر	3.01 (4.69)	4.69 (11.23)	4.49 (2.33)	1.10 (1.89)	0.78 - (2.89)	0.36 - (2.65)	1.41 (6.80)
جيبوتي	-	-	1.93 - (3.62)	4.92 - (7.70)	-	-	2.35 - (8.01)
السعودية	5.83 (3.55)	12.37 (2.02)	0.62 (6.16)	6.39 - (10.35)	5.51 - (5.32)	-	1.70 (8.09)
السودان	0.61 - (3.61)	1.85 - (7.26)	4.09 (11.04)	0.34 - (3.20)	0.45 - (6.72)	1.60 (2.49)	0.39 (5.65)
سوريا	2.53 (11.28)	8.06 (16.65)	5.20 (5.53)	0.71 - (6.45)	0.95 - (9.45)	3.29 (2.13)	3.59 (10.51)
الصومال	4.51 - (9.48)	5.51 - (13.39)	10.72 (18.34)	3.11 - (13.76)	0.76 (14.96)	-	0.36 - (13.52)
العراق	2.62 (10.34)	2.35 (6.06)	11.94 (12.55)	8.57 - (21.40)	-	-	0.70 (13.83)
عُمان	55.07 (79.38)	2.53 - (6.90)	2.39 (16.88)	6.79 (4.01)	0.99 - (11.2)	-	9.31 (34.24)
قطر	-	-	-	-	3.44 - (7.64)	-	7.37 - (7.84)
الكويت	4.08 - (4.77)	5.80 – (6.29)	1.72 - (8.08)	12.22 - (9.92)	6.22 - (6.94)	-	5.93 - (7.37)
لبنان	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1.82 (2.83)	1.16 (2.85)	5.38 (2.88)	4.61 (2.63)	0.01 - (1.69)	1.92 (2.28)	2.76 (3.26)
المغرب	0.95 (5.28)	1.63 (1.28)	5.65 (4.66)	0.35 (4.33)	2.62 (4.58)	0.71 (5.68)	2.84 (5.91)
موريتانيا	0.46 (3.08)	2.57 (6.30)	0.15 - (12.63)	1.73 - (5.98)	0.91 - (2.85)	1.90 (1.77)	0.75 (6.27)
اليمن	-	7.63 (12.04)	3.46 (5.38)	1.71 (3.52)	8.08 (6.72)	-	5.22 (7.52)

* الأرقام بين الأقواس هي الإنحراف المعياري.